الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-02

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

ألزم جميع مترشحيه بميثاق "أخلاق وتعهدات"

"الأفافاس" يُشارك من أجل "الوحدة الوطنية"

● دافع الأمين الوطني الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش أمس عن خيار دخول الأفافاس المعترك الانتخابي بعدما قاطع تشريعيات 12 جوان الماضي، وأكد أن مشاركة حزبه في الانتخابات المحلية المزمع عقدها يوم 27 نوفمبر القادم تعكس التزام تشكيلته بـ "الدفاع عن الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للبلاد".

وخلال لقاء مع مترشحي حزبه بولاية الجزائر لانتخابات المجالس الولائية والبلدية، أفاد أوشيش قائلا "تعود مشاركتنا أولا إلى التزامنا بالدفاع عن الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للبلاد". وأبرز أوشيش في هذا الشأن أن "حزب جبهة القوى الاشتراكية يتطلع لأن يكون دائما إلى جانب الجزائريين، من خلال مشاطرتهم حياتهم اليومية وأملهم في بناء مستقبل أفضل". وحسبه فإن جبهة القوى الاشتراكية "حاضرة بالأحياء الشعبية بفضل النزاهة والالتزام الصادق لمناضليها"، من أجل "تغيير حقيقي ونمط تسيير جديد". وبادرت قيادة الحزب، بمناسبة لقاءاتها مع مرشحيها في مختلف الولايات، بتعميم نموذج تعهد للانتخابات المحلية 27 نوفمبر 2021. ومن مجمل التعهدات التي ألزمت قيادة الأفافاس مرشحيها باحترامها: "تقديم كل الضمانات بخصوص التحلي بالنزاهة، الصدق والأخلاقيات السياسية وتجاه التَعَهُّد النضالي له، وكذا منح الأولوية للسياسة عند مزاولة المنتخب مستقبلا لعُهدته، مع استخدام كل الطرق التي يتيحُها القانون والتفويض الشعبي له، وأيضا الالتزام الدائم تجاه الحفاظ على الوحدة والسيادة الوطنيتين وتدعيمهما".

ومن التعهدات الواجب على مرشحي الأفافاس الالتزام بها أيضا "العمل على تجسيد السيادة الشعبية وعلى بناء مؤسسات شرعية ودولة القانون بالبلاد، وأداء المهام كمُنتَخب وفق هدف حصري هو خدمة المواطن، في ظل احترام برنامج وقوانين ومواثيق الحزب". وألزمت قيادة القوى الاشتراكية مناضليها ومرشحيها بـ "التواجد باستمرار إلى جانب المعدومين والمحتاجين، إلى جانب احترام مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، فضلا عن تقديم المنتخبين تقارير عن عهدتهم أمام هيئات الحزب وأمام الناخبين". وتضمن نموذج التعهد أيضا "تشجيع الإجماع وثقافة النقاش داخل الحزب أو في المجالس المنتخبة، والعمل على دعم مشاركة المواطنين في تسيير الجماعات المحلية".

أحمد حمداني

اشترطت الصيغة التنفيذية لقرارات إعادة إدماج المرشحين

اتهامات لسلطة الانتخابات بعرقلة قرارات العدالة

● واجه مرشحون للانتخابات المحلية، ممن أعاد مجلس الدولة إدراجهم في لائحة المتسابقين من جديد، عراقيل من سلطة الانتخابات بحجة عدم حيازتهم الصيغة التنفيذية للقرارات الصادرة عن المجلس. واستُفيد من محامين أن مندوبيات للسلطة في عدة ولايات تحججت بذريعة عدم توفر الصيغ التنفيذية للقرارات الصادرة عن المجلس، وعدم تقديم هذه القرارات قبل إغلاق موعد إيداع الترشيحات لرفض إدماج المرشحين المقصين سابقا، ما يهدد بحرمانهم من المشاركة في المنافسة.

وعانى رئيس مجلس ولائي في ولاية شرقية الأمرَّين، فبعد إعادة الاعتبار له من قبل مجلس الدولة، وقبول سلطة الانتخابات ملفه من جديد، تم إبلاغه بإسقاط اسمه.

ووجد مرشحون ومحامون صعوبة في توفير الصيغة التنفيذية في ظل غرق غرف مجلس الدولة في دراسة الطعون، وعدم تمكن أمناء الضبط ومساعديهم من طباعة الأحكام بالسرعة الكافية. واعتبر قانونيون أن سلطة الانتخابات التي يرأسها قاض سابق تجاوزت حدود صلاحياتها إلى درجة المساس بهيبة العدالة، من خلال عدم الاعتراف بالقرارات الصادرة عن مجلس الدولة، وحرمان مرشحين برأت ساحتهم من ممارسة حقهم الدستوري.

وأعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة محمد شرفي أول أمس أن 334 مرشح أودعوا طعونا لدى مجلس الدولة ضد قرارات المحاكم الإدارية وسلطة الانتخابات.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

رئيس الجمهورية يجدّد عهده بتكريس إرادة الشعب

تطمينات وضمانات جديدة لتكريس التغيير وإنهاء عهد "الشكارة"

■ تحييد 4.484 مترشح بشبهة الفساد والولاء للوبيات المال

أعطى رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ضمانات باستكمال البناء المؤسساتي خارج كل مظاهر المال الفاسد والشبهات المتصلة به، كما التزم بتحصين الاختيار الحر والشفاف للناخبين، وهذا لاستعادة ثقة المواطن وإشراكه في العملية الانتخابية، باعتبار الشرعية الشعبية تمنح الحصانة لمؤسسات الدولة وتقويها في ظل الرهانات والتحديات العديدة التي تواجهها الجزائر.

شريفة عابد

وأبدى السيد الرئيس، في رسالته الموجهة للأمة بمناسبة الذكرى 67 لاندلاع الثورة المجيدة، عزم السلطات العمومية على استكمال مسيرة بناء مؤسسات الجزائر الجديدة، في المحطة الانتخابية القادمة يوم 27 نوفمبر، من خلال الضمان الكامل للاختيار الحر للناخبين ومنع وصول كل مترشح له صلة بالمال الفاسد وشوائبه، للمجالس المنتخبة الجديدة، في خطوة تكرس القطيعة مع ممارسات الماضي.

كما تعكس الضمانات الواردة في الرسالة الرئاسية تحصين "إرادة الناخبين ومحاربة كل أشكال سطوة المال وتسلل النفوذ للتأثير في نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية"، الالتزام الكامل للدولة وإرادتها السياسية الكبيرة في أخلقة الحياة السياسية وفق تطلعات الشعب.

ويرى مراقبون أن هذه الضمانات الرئاسية عشية الاحتفال بالذكرى الـ67 لعيد الثورة المجيدة، تعكس الحرص الذي توليه القيادة السياسية في البلاد، على استرجاع الثقة الشعبية واستقطاب الناخب نحو الصندوق لتعبير عن اختياره الحر والمسؤول لمنتخبين للمجالس الشعبية البلدية والولائية، وهذا قناعة منها أن الشرعية الشعبية التي تعطيها المشاركة الانتخابية هي تحصين للمؤسسات وتقوية لأركانها، في سياق يميزه التكالب على الجزائر وتنامي التهديدات الداخلية والخارجية.

ولتحقيق هذا المسعى النبيل أطرت السلطات العمومية الطريق أمام القائمين على العملية الانتخابية، حيث أمدتهم بالوسائل القانونية لتنظيف الأجواء من كل من لديهم صلة بالمال الفاسد، بداية بتغيير للنمط الانتخابي القائم على نظام الاقتراع النسبي والقائمة المفتوحة، بدل النظام السابق القائم على القائمة المفتوحة التي كانت تخضع فيها رؤوس القوائم للمزايدة بالمال، فمن يدفع أكثر يتصدر القائمة الامر الذي أفرغ العملية السياسية من مضمونها، وجعلها لعدة سنوات خلت سوقا لشراء الذمم والأصوات وحسمها قبل العملية الانتخابية.

وعززت السلطات السياسية هذا الاتجاه اكثر، بمانع قانوني لن يفلت منه الفاسدين ممن استطاعوا اختراق قوائم حزبية أو حرة، وهذا بمادة صريحة في القانون العضوي للانتخابات، وهي المادة 184 في فقرتها السابعة التي تنص على: "منع ترشح من لديهم الصلة بأوساط المال الفاسد"، وهي الاضافة التي اسقطت عدة رؤوس في الانتخابات التشريعية الماضية والمحليات القادمة.

وضمن هذا المسعى التزمت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومن ورائها الاجهزة الامنية بتنظيف الأجواء من كل من لديهم صلة بأوساط المال الفاسد، من خلال التحقيقات المتعددة لفرقها، في إطار ما يكفله القانون وبعيدا عن أي تعسف، بدليل الاحتفاظ بحق "الدفاع" أي المترشح في الطعن على درجتين، لدى المحكمة الإدارية ومجلس الدولة، من أجل تصحيح أيّ اختلالات قد تقع خلال مسار دراسة ملفات المترشحين على مستوى السلطة أو الأجهزة الأمنية أو خطئ في المحكمة الإدارية.

وقد ساهمت هذه الادوات الاجرائية في غربلة القوائم الانتخابية الى حد كبير مع تثمين من يستحقون دخول السباق الانتخابي بكل عدل وشفافية.

وعلى سبيل المثال أسقطت الاجهزة المختلفة بالتعاون مع مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، العديد من المترشحين بشبهة "الفساد والصلة بأوساطه"، في دراسة ملفات الترشح للانتخابات المحلية القادمة، حيث بلغ عددهم 3.818 مترشح للمجالس الشعبية البلدية و666 مترشح للمجالس الشعبية الولائية حسب الأرقام الاخيرة التي أعلن عنها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي.

ويجدر التذكير هنا أن هذا المانع القانوني احتل المرتبة الأولى في عدد الاجمالي للمرفوضين للانتخابات، الذي تمثل عدد ملفاتهم المرفوضة 371.101 أي ما يمثل 34 بالمائة.

المساواة والنزاهة أمام جميع المترشحين

كما يجري التحضير للاستحقاق القادم في كنف الشفافية والنزاهة، حيث وضعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قرعة عادلة لتدخل المترشحين في وسائل الاعلام العمومية التلفزيون والإذاعة الوطنية والاذاعات المحلية، حسب نتائج السحب.

ومنعت السلطة المستقلة إجراء أي سبر للآراء خلال عملية الانتخابات او قبلها، من أجل منع التأثير على الناخبين، فضلا عن تخصيصها للوحات الإشهار الانتخابي، بالمساواة بين المترشحين، بالإضافة الى إشراك ممثلي الأحزاب في عملية مراقبة مكاتب الاقتراع وفق قرعة بين القوائم المعنية بالانتخابات.

وتتطلع الجزائر الجديدة إلى مواصلة مسيرة التغيير والإصلاحات الشاملة والعميقة، في المحطة الانتخابية القادمة لاستكمال البناء المؤسساتي الذي يتطلع اليه الشعب الجزائري، ووعد به رئيس الجمهورية شخصيا من أجل بناء جزائر قوية بعيدة عن الشبهات والشوائب، وتكريس إرادة الشعب رغم صخب هواة الدعاية ومشبوهي الولاءات.

البلاد

الانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر :

الهيئة الناخبة تجاوزت 23 مليون ناخب

بلغ العدد الإجمالي للهيئة الناخبة بعد المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، 23.717.479 ناخب، موزعين على مستوى 58 ولاية. فيما تم تسخير ما يزيد عن 800 ألف مؤطر لتأطيرها. وأعلن، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، خلال ندوة صحفية خصصت لعرض الحصيلة الرقمية للتحضيرات الجارية بمناسبة تنظيم الانتخابات المحلية في 27 نوفمبر المقبل، أن الهيئة الناخبة بلغت 23.717.479 ناخب. كما أشار إلى أن عدد المسجلين الجدد في القوائم الانتخابية بلغ 669.902. فيما تم شطب ما يربو عن 474.742 شخصا من القوائم الانتخابية وهو ما اعتبره "رقم عادي" يعود إلى أسباب موضوعية مثل الوفاة أو تغير مكان الإقامة أو تكرار الاسم أو فقدان الاهلية. وبخصوص الوثائق الانتخابية، أكد رئيس السلطة، أن "كل الولايات استلمت حصتها منذ مطلع سبتمبر المنصرم"، مضيفا أنه تم توزيع مليون و612 ألف و500 بطاقة ناخب عبر 58 ولاية والوزارات المعنية". أما عدد البطاقات التي تم استخراجها من قبل المسجلين الجدد على إثر المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، فقد بلغ عددها 668.257 بطاقة مقابل 951.099 بطاقة أعيد استخراجها مجددا لغرض استعمالها بمناسبة محليات نوفمبر القادم واعتبر شرفي هذه الخطوة "دليل على اهتمام ووعي المواطن بواجب الادلاء بصوته الانتخابي". وأبرز المتحدث، في سياق ذي صلة، أن كل "التحضيرات جارية من أجل إنجاح الموعد الانتخابي المقبل"، حيث تم -يقول- تزويد كافة الولايات بـ 145.800 علبة من الحبر الفسفوري و25 مليون و432 ظرف لكل من المجالس البلدية والولائية. وبخصوص تأطير مكاتب التصويت، أكد شرفي، أن العملية تستوجب تسخير ما يزيد عن 800 ألف مؤطر من أجل 61.696 مكتبا و13.326 مركزا انتخابيا. وأشار في السياق، إلى أن السلطة المستقلة "تملك احتياط معتبر من المؤطرين القدماء من ذوي الخبرة والحياد اضافة إلى المؤطرين الجدد الذين تم تسخيرهم من قبل المندوبيات الولائية وكذا خزان حفاظ الأمانة"، مؤكدا أن التأطير مضمون بنسبة 94ف في انتظار تعيين ما تبقى منهم في الأيام المقبلة.

ك. ل

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

جبهة القوى الاشتراكية تشارك من أجل "الدفاع عن الوحدة الوطنية"

أكد الأمين الوطني الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية، يوسف أوشيش، بالجزائر أن مشاركة حزبه في الانتخابات المحلية المزمع عقدها يوم 27 نوفمبر القادم تعكس التزام تشكيلته بـ"الدفاع عن الوحدة الوطنية و السلامة الترابية للبلاد".

وخلال لقاء مع مترشحين من حزبه بولاية الجزائر لهذه الانتخابات، صرح أوشيش قائلا " تعود مشاركتنا أولا إلى التزامنا بالدفاع عن الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للبلاد". وأضاف يقول "يتطلع حزب جبهة القوى الاشتراكية إلى أن يكون دائما إلى جانب الجزائريين من خلال مشاطرتهم حياتهم اليومية وأملهم في بناء مستقبل أفضل". وحسب ذات المسؤول، فإن جبهة القوى الاشتراكية سحاضرة بالأحياء الشعبية بفضل النزاهة والالتزام الصادق لمناضليها" من أجل "تغيير حقيقي ونمط تسيير جديد".

أ.ر

بلحيمر يدعو إلى استكمال تشييد هذا الصرح بالمشاركة "الفعالة" في الانتخابات المحلية المقبلة

الجزائر اليوم محصنة بفضل تماسك جبهتها الداخلية والسياسة الرشيدة للدولة

أكد وزير الاتصال، عمار بلحيمر، أن الجزائر اليوم محصنة بفضل تماسك جبهتها الداخلية والسياسة الرشيدة للدولة من أجل بناء وطن متطور ومتضامن، داعيا إلى استكمال تشييد هذا الصرح بالمشاركة "الفعالة" في الانتخابات المحلية المقبلة. وقال الوزير في كلمة له بمناسبة الذكرى الـ67 لاندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة، أن "الجزائر اليوم محصنة بفضل وحدة وتماسك الجبهة الداخلية والسياسة الرشيدة التي تنتهجها الدولة لبناء وطن متطور ومتضامن تسيره مؤسسات منتخبة بكل ديمقراطية وشفافية". وأضاف أن الجميع مدعو "لاستكمال تشييد هذا الصرح المؤسساتي، وذلك بالمشاركة الفعالة في الانتخابات المحلية أواخر الشهر الجاري وتفويت الفرصة مجددا على أعداء الجزائر الجديدة". وتابع السيد بلحيمر قائلا: "إننا اليوم أشد ما نكون حاجة إلى صيانة أمانة الشهداء بالدفاع عن موضوع الذاكرة كاملا غير منقوص وبالإخلاص في خدمة الوطن الذي يتكالب عليه الأعداء والخونة بشتى الطرق وبمختلف الأصوات الناعقة"، مشيرا إلى أن "مخططاتهم الجهنمية فشلت بفضل وعي الشعب وقوة مؤسساته الدستورية الوفية وفي مقدمتها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني". وبخصوص ذكرى الفاتح نوفمبر، أكد وزير الاتصال أن الجزائر تحيي هذه المناسبة "بكل فخر وإجلال"، مذكرا بأن هذه الثورة المجيدة "علمت تاريخ البشرية ببطولات أضحت نماذج يقتدي بها أحرار العالم أجمع". واستطر بأن "هذه الذكرى العظيمة التي تلخص عناصر قوة الأمة الجزائرية المرتكزة على حب الوطن والاتحاد والأخوة والتضامن, تلهمنا من أجل الوفاء لتضحيات السلف وتلقين الناشئة القيم العليا والمبادئ السامية التي بها تبنى الجزائر وتزدهر".

أيمن.ر

قال إنه يقف على مسافة واحدة مع الجميع ...شرفي:

لا توجد أي قائمة رفضت أو قبلت خـــارج إرادة السلطـــة

أكد محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، أنه حاكم بين كل المتنافسين وليس من صلاحياته أن يعالج ويتدخل في الأمور القضائية، بل القضاء هو المخول الأول في تحديد هكذا أعمال. وأبان محمد شرفي، أنه بلغ العدد الإجمالي للهيئة الناخبة بعد المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، 23.717.479 ناخب، موزعين على مستوى 58 ولاية، أما بخصوص المسجلين الجدد في القوائم الانتخابية بلغ 669.902، فيما تم شطب ما يربو عن 474.742 شخص من القوائم الانتخابية معتبرا إياه أنه أمر عادي ويعود إلى أسباب موضوعية مثل الوفاة أو تغيير مكان الإقامة أو تكرار الاسم أو فقدان الأهلية.

وبخصوص الوثائق الانتخابية، أكد رئيس السلطة، أن كل الولايات استلمت حصتها منذ مطلع سبتمبر المنصرم وتم توزيع مليون و 612 ألف و500 بطاقة ناخب عبر 58 ولاية وفي الوزارات المعنية، أما عدد البطاقات التي تم استخراجها من قبل المسجلين الجدد على إثر المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، فقد بلغ عددها 668.257 بطاقة مقابل 951.099 بطاقة أعيد استخراجها مجددا لغرض استعمالها بمناسبة محليات نوفمبر القادم، واعتبر السيد شرفي هذه الخطوة دليل على اهتمام ووعي المواطن بواجب الإدلاء بصوته الانتخابي.

وأبرز ذات المتحدث، أن كل التحضيرات جارية من أجل إنجاح الموعد الانتخابي المقبل، قائلا في هذي الصدد " تم تزويد كافة الولايات بـ 145.800 علبة من الحبر الفسفوري و25 مليون و 432 ظرف لكل من المجالس البلدية والولائية"، وبخصوص المؤطرين لقد تم تسخير ما يزيد عن 800 ألف مؤطر من أجل 61.696 مكتب و 13.326 مركز انتخابي، كما أن السلطة المستقلة تملك احتياطا معتبرا من المؤطرين القدماء من ذوي الخبرة والحياد إضافة إلى المؤطرين الجدد الذين تم تسخيرهم من قبل المندوبيات الولائية وكذا خزان حفاظ الأمانة، مؤكدا في ذات السياق أن التأطير مضمون بنسبة 94 ٪ في انتظار تعيين ما تبقى منهم في الأيام المقبلة.

وأكد محمد شرفي على "التزام" هيئته بمرافقة الطبقة السياسية من خلال الاستماع إلى انشغالات الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية المستقلة المترشحة لتشريعيات 12 يونيو المقبل.

وأوضح شرفي، خلال إشرافه على عملية القرعة الخاصة بمنح الأرقام التعريفية للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة للتشريعيات المقبلة، أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "تلتزم بمرافقة الطبقة السياسية ممثلة في الأحزاب والقوائم الانتخابية المستقلة لتذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجههم قبيل هذا الاستحقاق".

وأضاف المتحدث أنه "سيلتقي قريبا في هذا الإطار ببعض ممثلي القوائم الانتخابية المستقلة بناء على طلب منهم"، بعد أن التقى في وقت سابق بممثلي 9 ولايات منهم واجتماعه بممثلي 16 حزبا سياسيا.

وأبرز شرفي أهمية الانتخابات التشريعية، معتبرا أن المسؤولية التي تقع على عاتق السلطة بتنظيم هذا الموعد الانتخابي وإنجاحه ثقيلة، تأتي في منعرج حساس وخطير يتطلب التحكم في كل تفاصيله التنظيمية.

وبخصوص القرعة الخاصة بمنح الأرقام التعريفية للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة للتشريعيات المقبلة، أكد ذات المسؤول أنه "جرى التفكير مطولا في كيفية معالجة تنظيم القوائم بشكل يتم فيه احترام مبدأ التساوي بين كل المترشحين"، مضيفا أنه "سيبقى العمل جاريا بالرقم المتحصل عليه في جميع مراحل العملية الانتخابية بدءا من الحملة المقرر انطلاقها في الـ20 شهر مايو الجاري وصولا إلى يوم الاقتراع".

دحمان بن سالم

الانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر

شرفي: الهيئة الناخبة بلغت أكثر من 23 مليون ناخب

بلغ العدد الإجمالي للهيئة الناخبة بعد المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، 23.717.479 ناخب، موزعين على مستوى 58 ولاية، حسبما أعلن عنه أول أمس، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي.

و أوضح السيد شرفي، خلال ندوة صحفية خصصت لعرض الحصيلة الرقمية للتحضيرات الجارية بمناسبة تنظيم الانتخابات المحلية في 27 نوفمبر المقبل، أن الهيئة الناخبة بلغت 23.717.479 ناخب.

كما أشار إلى أن عدد المسجلين الجدد في القوائم الانتخابية بلغ 669.902 فيما تم شطب ما يربو عن 474.742 شخص من القوائم الانتخابية وهو ما اعتبره «رقم عادي» يعود إلى أسباب موضوعية مثل الوفاة أو تغير مكان الإقامة او تكرار الاسم أو فقدان الأهلية.

و بخصوص الوثائق الانتخابية، أكد رئيس السلطة، أن «كل الولايات استلمت حصتها منذ مطلع سبتمبر المنصرم مضيفا انه تم توزيع مليون و 612 ألف و500 بطاقة ناخب عبر 58 ولاية و الوزارات المعنية».

أما عدد البطاقات التي تم استخراجها من قبل المسجلين الجدد على إثر المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، فقد بلغ عددها 668.257 بطاقة مقابل 951.099 بطاقة أعيد استخراجها مجددا لغرض استعمالها بمناسبة محليات نوفمبر القادم، واعتبر السيد شرفي هذه الخطوة «دليل على اهتمام ووعي المواطن بواجب الإدلاء بصوته الانتخابي».

و أبرز المتحدث، في سياق ذي صلة، أن كل «التحضيرات جارية من أجل إنجاح الموعد الانتخابي المقبل»، حيث تم –يقول– تزويد كافة الولايات ب 145.800 علبة من الحبر الفسفوري و25 مليون و 432 ظرف لكل من المجالس البلدية والولائية.

و بخصوص تأطير مكاتب التصويت، أكد السيد شرفي، أن العملية تستوجب تسخير ما يزيد عن 800 ألف مؤطر من أجل 61.696 مكتب و 13.326 مركز انتخابي. وأشار في السياق، أن السلطة المستقلة «تملك احتياط معتبر من المؤطرين القدماء من ذوي الخبرة والحياد اضافة إلى المؤطرين الجدد الذين تم تسخيرهم من قبل المندوبيات الولائية وكذا خزان حفاظ الأمانة» مؤكدا أن التأطير مضمون بنسبة 94 ٪ في انتظار تعيين ما تبقى منهم في الأيام المقبلة.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

ANIE

Elections locales du 27 novembre

Le corps électoral s'élève à plus de 23 millions d'électeurs

Le corps électoral s'est élevé, au terme de la révision exceptionnelle des listes électorales, à 23.717.479 électeurs répartis sur 58 wilayas, a indiqué dimanche le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi. Animant une conférence de presse consacrée à la présentation du bilan des préparatifs en cours au titre des élections locales du 27 novembre prochain, M. Charfi a précisé que le corps électoral a atteint 23.717.479 électeurs.

Le nombre des nouveaux inscrits sur les listes est de l'ordre de 669.902 électeurs, contre 474.742 individus radiés des listes, a-t-il fait savoir, jugeant que ces chiffres étaient «ordinaires» expliquées par des raisons objectives tels que la mort, le déménagement, les doublons, et les cas d'incapacité.

Quant aux documents électoraux en rapport avec le scrutin, M. Charfi a indiqué que «toutes les wilayas avaient reçu leurs quotas, début septembre passé», faisant état de la distribution de 1.612.500 cartes de vote sur les 58 wilayas et ministères concernés.

Quant au nombre de cartes retirées par les nouveaux inscrits suite à la révision exceptionnelle des listes électorales, leur nombre s'élève à 668.257 cartes, contre 951.099 cartes ayant été retirées de nouveau, en vue de leur utilisation à l'occasion des élections de novembre prochain.

Pour M. Charfi, cette démarche «témoigne de la conscience du citoyen quant au devoir d'exprimer sa voix».

Concernant l'encadrement des bureaux de vote, M. Charfi a affirmé que l'opération requiert la mobilisation de 800.000 encadreurs pour 61.696 bureaux et de 13.326 centres électoral.

Dans ce contexte, M. Charfi a relevé que l'autorité indépendante a un fichier important d'anciens encadreurs expérimentés et impartiaux, en sus des nouveaux encadreurs qui ont été mobilisés par les délégations de wilaya, et d'une liste de ''Hofad Amana''.

Il a affirmé également que l'encadrement est assuré à 94%, dans l'attente de la désignation de ce qu'il en reste, les prochains jours.

Voici des chiffres relatifs au scrutin du 27 novembre dévoilés dimanche par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi:

- Corps électoral: 23.717.479 électeurs, dont 54% hommes (12.824.972) et 46% femmes (10.898.501).
- Nouveaux inscrits sur les listes électorales: 669.902 inscrits (61% hommes et 39% femmes).
- 474.742 radiés.
- Retrait de 1.158 dossiers de candidature aux Assemblées populaires de wilayas (APW), dont 877 dossiers retirés par 48 partis agréés et 281 par des listes indépendantes.
- Retrait de 22.325 dossiers de candidature aux Assemblées populaires communales (APC).
- Retrait de 13.698.13 formulaires de souscription de signatures individuelles pour les APC et APW.
- Dépôt de 1.100.634 dossiers pour les APW.
- Admission de 66% des dossiers déposés, soit 727.938 dossiers et refus de 34%, soit 371.101 dossiers.

Agence

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

REJET À LA PELLE DES CANDIDATS

CHARFI S'EXPLIQUE

«L'ANIE est responsable de toutes les décisions émanant de son sein et de ses démembrements. ».

MOHAMED BOUFATAH

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections(Anie), Mohamed Charfi , a révélé, hier, lors de sa conférence de presse que 34 % des candidats postulant au renouvellement des APW et 46 % des candidats aux APC ont été écartés de la course électorale. « Sur 115 230 candidatures aux APC recensées, dont la majorité , soit 83 %, s'est présentée à titre de partis politiques, 5 789 ont été rejetées et 9 250 ont été validées, dont 31 listes sont définitivement disqualifiées. 3 098 rejets sont justifiés par le motif que le candidat est soupçonné d'être « connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme ». Quelque 2 758 ont été écartées pour le motif très « vague » qu'ils aient eu « une influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales ». La condition d'âge, avoir fait l'objet de condamnation définitive à une peine privative de liberté, le non-accomplissement du Service national, litige avec l'administration fiscale, la non-inscription sur la liste électorale, sont d'autres motifs cités par Charfi. S'agissant des APW, plus de 1 600 candidats ont été exclus de la course électorale et quatre listes ont été rejetées dont une définitivement. Répondant dans ce contexte aux partis en lice, qui accusaient son Autorité d'une gestion « sécuritaire » de l'opération électorale, l'ancien ministre de la Justice a souligné que « l'Anie est responsable de toutes les décisions de rejet et de validation des listes et des dossiers de candidatures présentées à titre de partis politiques ou de listes indépendantes ». Les partis reprochent à l' Anie de se référer, exclusivement, aux rapports des services de sécurité dans ses décisions de disqualification des listes de candidatures et d'exclusion des candidats de la course électorale. À propos de rejets non justifiés et qui ne se fondent sur aucune base juridique, il a indiqué que « son Autorité a interprété les dispositions de l'article 184 de la loi électorale en recourant à la jurisprudence ». « L'influence sur les électeurs », « connu pour son appartenance aux milieux d'affairisme et de l'argent sale », sont entre autres prétextes jugés « illégaux » avancés par l' Anie pour écarter des candidats de la compétition électorale. L' Anie, selon son président, a contesté devant le Conseil d' État 334 décisions de réintégration dans la course électorale prononcées par les tribunaux administratifs. Il a révélé, en outre, que « faute de candidats 8 communes(4 à Tizi Ouzou et 4 autres à Béjaïa) ne seront pas concernées par les élections locales pour le renouvellement des assemblées locales (APC), tandis que 45 autres communes se retrouvent avec une seule liste de candidatures ». « Le sort des communes sans candidats ne relève pas de l' Anie, mais du Code communal», a-t-il fait savoir. Contrairement aux législatives, les indépendants ne dominent pas les élections locales. Revenant à l'opération de dépôt de dossiers de candidatures, le premier responsable de l'Anie a indiqué que son autorité a recensé 5845 listes de candidatures présentées pour le renouvellement des Assemblées communales(APC), dont 4 860 à titre de partis politiques et 988 à titre des indépendants. Concernant les Assemblées populaires de wilaya(APW), il a noté que « l' Anie a dénombré 429 listes dont 441 listes partisanes et 88 listes indépendantes ». Aucun parti n'a réussi l'exploit de présenter des listes dans toutes les wilayas et l'ensemble des communes sur le territoire national. Par ailleurs, pour les APW, le FLN a réussi à présenter des listes dans 56 wilayas, suivi par le RND qui sera présent dans 51 wilayas, le Front El Moustakbal dans 50 wilayas, le mouvement El Bina dans 46 wilayas, le MSP dans 42 wilayas et la Voix du puple dans 42 wilayas, le FFS dans 6 wilayas et le TAJ dans 9 wilayas. Concernant les listes APC, le FLN a présenté 1200 listes , le RND (1073), le Front El-Moustakbel 782 listes, El Bina 510 listes, le MSP (500 listes), la Voix du peuple (170 listes), le FFS (130 listes) dans 10 wilays.

M.B.

Mohamed Charfi, président de l'Anie

DES CENTAINES DE COMMUNES SERONT SANS CANDIDATS

Les locales de toutes les surprises

LES LOCALES du 27 novembre prochain vont servir comme test pour la classe politique et l'État.

Va-t-on installer des administrateurs ?

HOCINE NEFFAH

La scène politique nationale assiste à un fait inédit au plan des préparatifs concernant les locales du 27 novembre de l'année en cours.

Les partis politiques n'arrivent pas à présenter des candidats au niveau des 1541 communes que compte le pays. Cette situation est inédite dans les annales politiques du pays, c'est la première fois que des centaines de communes seront dépourvues de candidats.

Les partis qui avaient l'habitude de se présenter dans toutes les communes que compte le pays, à l'image du FLN, le RND et le MSP, peinent à se faire une place prépondérante sur l'échiquier électoral. Que se passe-t-il ? S'agit-il d'une nouvelle reconfiguration électorale et politique qui se dessine ? Certains protagonistes et acteurs incombent la « faille » au nouveau régime électoral.

Les précédentes joutes électorales étaient régentées par un régime électoral plus dur et plus rigoureux que celui qui est mis en branle aujourd'hui. Comment se fait-il que les partis traditionnels arrivaient à coiffer des listes au niveau de toutes les communes du pays ?

Cette question trouve sa réponse dans les anciennes pratiques de l'ancien régime. Des pratiques que tout le monde s'accorde à dire qu'elles étaient teintées de corruption à tous les niveaux, et que l'allégeance se présentait comme pratique incontournable pour bénéficier du quitus qui mène vers les instances « élues », mais sur fond de manipulation et de fraude à grande échelle.

Cette réalité hideuse a été la cause de la rupture et l'absence de confiance entre les Algériens et leurs gouvernants. C'est cette pratique obscène et abominable qui a perverti l'exercice politique en le dépossédant de ses lettres de noblesse.

La crise politique, qui a conduit à l'émergence du Mouvement populaire, était le prolongement de la corruption politique d'une manière éhontée. Les élections n'ont jamais été conçues comme une opportunité pour permettre aux citoyens de faire tester leurs compétences et avoir la chance de profiter de l'espace politique dans le cadre légitime et au sein des instances élues pour réaliser leurs rêves en apportant leur touche et leur pierre à l'édifice du changement concret.

Les élections locales du 27 novembre prochain renseignent sur une nouvelle réalité dont le parrainage artificiel et factice des listes par ordre émanant d'en haut par des forces occultes, ne peut plus se faire. C'est la réponse cinglante aux partis et aux organisations dont l'existence n'est qu'occasionnelle. Les jeux sont clairs aujourd'hui, nul ne pourra recourir aux méthodes qui ont été à la source de la dépolitisation du champ public. Ces méthodes n'auront plus droit d'être citées au chapitre.

On ne s'étonne pas d'entendre et de voir certains partis politiques crier contre les entraves mises contre eux à cause du nouveau régime électoral. La réalité politique fait que les partis qui ont pendant longtemps bénéficié des largesses et des facilités de l'administration à la solde des forces de pression, doivent maintenant se retrousser les manches pour montrer de quoi sont-ils capables en matière de mobilisation et de travail de masse pour se permettre une place au sein des instances élues.

L'enjeu des locales sera décisif, dans la mesure où ce dernier va déterminer réellement les forces politiques en présence et celles qui ne faisaient que refléter le jeu scabreux des « décideurs » qui faisaient et défaisaient l'échiquier politique et électoral.

Les locales du 27 novembre prochain vont servir comme test pour la classe politique et pour l'État. C'est le début d'une nouvelle ère politique, une ère qui mettra un terme au système des quotas et aux pratiques qui ont perverti l'exercice politique, à savoir le clientélisme et la corruption des consciences à travers l'allégeance qui a détruit les ressorts de la société et de l'État.

H.N.

El Watan

IL MOBILISE SES MILITANTS POUR LA CAMPAGNE ÉLECTORALE

Le FFS à la conquête du pouvoir local

Le Front des forces socialistes (FFS) est en pré-campagne électorale. Le parti, fondé par feu Hocine Aït Ahmed, sonne la mobilisation générale de ses troupes et leur demande de s'engager pleinement dans une campagne qu'il veut *«exemplaire»* et *«digne»* pour aller à la conquête du pouvoir local. Après les Fédérations de Béjaïa et de Tizi Ouzou, les responsables du FFS ont réuni, hier, les 500 candidats d'Alger (23 listes APC et une APW) participant à la course électorale du 27 novembre prochain. Une rencontre qui a coïncidé avec le 67e anniversaire du déclenchement de la Révolution du 1er Novembre1954. Ce parallèle n'est pas fortuit, mais il émane, selon les leaders du vieux parti de l'opposition, d'un choix politique. De l'avis du premier secrétaire du FFS, la commémoration de cette date charnière de notre histoire contemporaine revêt une importance capitale pour réhabiliter les faits bouleversants de notre guerre de Libération nationale. Pour Hakim Belahcel, membre de l'Instance présidentielle, *«l'Algérie traverse aujourd'hui une période où le charlatanisme politicien et le galvaudage de la mémoire collective font loi et la falsification des faits historiques s'érige en vérité indiscutable enseignée à plusieurs générations de nos enfants»*. Le FFS tire la sonnette d'alarme quant à l'instrumentalisation massive des questions en relation directe avec la cohésion nationale. *«Tantôt on affilie ce grand soulèvement à la badissia, tantôt on lui inflige le monopole d'une région au détriment des autres et tantôt on diabolise des figures historiques pour imposer la suprématie des autres. Il est impératif de cesser ces campagnes contre notre histoire, nos langues, notre identité, nos régions»*, a souligné M. Belahcel dans son intervention à cette rencontre, assurant que le 1er Novembre et le 20 Août 56, ont été l'apogée de l'éveil populaire et l'épicentre du consensus national qui a jeté les bases de l'avènement de notre indépendance. Comme il a relevé les similitudes entre la Révolution du 1er Novembre et la révolution populaire du 22 février 2019. *«Le hirak a montré qu'un consensus populaire est possible si le pouvoir exprime une réelle volonté de dialogue et de démocratisation du pays. Sa réponse est encore une fois la même. Recomposition violente du champ politique, répression, judiciarisation du politique et affaiblissement de l'Etat social»*, déplore M. Belahcel, candidat à l'APW d'Alger. A cet effet, il dénonce le projet de loi des finances de 2022 qui illustre, dit-il, une volonté de paupérisation de larges couches de la population et une énième attaque contre le pouvoir d'achat des citoyens. *«Il s'agit d'une attaque violente contre l'Etat social pourtant inscrit au cœur de la Déclaration du 1er Novembre. On assiste à travers la suppression des subventions au démantèlement de l'Etat social par décret»*, s'alarme M. Belahcel pour qui la participation aux élections locales est dictée par la volonté viscérale de faire des Collectivités locales des modèles de bonne gouvernance et des îlots de l'exercice politique et démocratique. *«Dire que notre pays est aujourd'hui plus que jamais en danger n'est pas un propos propagandiste ou populiste, dénué de tout fondement»*, avertit le responsable du FFS qui pense que le contexte global qui accompagne le déroulement de ces élections est miné par l'exacerbation de toutes les crises. *«En plus de l'immobilisme politique, c'est le mépris affiché envers les revendications légitimes de la révolution populaire du 22 Février qui obstrue toutes les voies qui mèneraient vers une hypothétique sortie de crise. Plus que jamais, l'Algérie n'a plus le droit de subir d'autres échecs, d'autres dérives et d'autres désillusions»*, insiste M. Belahcel qui rappelle la difficile et périlleuse épreuve de la période pré-électorale que vient de traverser son parti et qui a été selon lui la résultante d'un dispositif bureaucratique et sélectif qui voulait freiner leur dynamique initiale à l'échelle nationale. Mais cette opération, a-t-il souligné, a renforcé la détermination de la direction du parti à *«aller de l'avant et à continuer aussi à revendiquer l'instauration d'un dialogue national inclusif, comme socle inébranlable, pour une véritable alternative démocratique à la fatalité du statu quo suicidaire.»*

Nabila Amir

ELECTIONS LOCALES

Le FLN et le RND au-dessus du lot

On les croyait broyés ou tout au moins affaiblis par le mouvement populaire du 22 février 2019 qui ne cessait de réclamer leur mise à l'écart de la scène politique nationale, aux côtés d'autres organisations, le parti du Front de libération nationale et le Rassemblement national démocratique sont aux premières loges de la course électorale prévue le 27 novembre prochain, portant sur le renouvellement des Assemblées populaires des communes et celles des wilayas.

Photos : DR

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Le duo du pouvoir maintient, en effet, son leadership en matière de listes électorales présentées à l'occasion des élections locales anticipées devant se dérouler dans un peu moins d'un mois. Et en dépit des méfaits de l'alinéa 7 de l'article 184 de la loi portant régime électoral qui sont derrière le rejet de nombre des dossiers de candidatures, voire de listes entières, les deux partis ont, non seulement réussi à maintenir la tête hors de l'eau, mais à garder leur mainmise sur la scène politique nationale.

Sur les 848 listes admises pour les élections de renouvellement des APC, le FLN détient la palme avec 1 242 listes sur le total des 1 541 communes que compte le pays, réparties sur les 58 wilayas, suivi du RND avec 1 073 listes présentées au niveau de 56 wilayas. Arrive en troisième position le Front el Moustakbal qui a réussi à présenter 782 listes dans 53 wilayas, suivi par le mouvement El Binaa avec 510 listes dans 51 wilayas et le Mouvement de la société pour la paix qui présente 500 listes réparties sur 51 wilayas.

Au bas du tableau, figurent le parti de la Voix du peuple avec 170 listes réparties sur 36 wilayas, le Front des forces socialistes avec 131 listes réparties sur 10 wilayas, le parti Fadjr el Djadid avec 77 listes sur 22 wilayas et, enfin, le Front de l'Algérie nouvelle avec 50 listes réparties sur 20 wilayas.

La même configuration revient en ce qui concerne la course pour des sièges au sein des APW avec le FLN en tête qui a réussi à présenter 56 listes sur les 429 listes en course (341 partisanes et 88 indépendantes), le RND avec 51 listes, le Front el Moustakbal avec 50 listes, el-Binaa avec 46 listes et le MSP avec 42 listes.

Aussi, ce double scrutin local anticipé sera marqué du sceau d'une double caractéristique inédite. La toute première a trait au fait que cette élection ne se déroulera pas au niveau de huit communes des wilayas de Tizi-Ouzou et de Béjaïa, faute de listes de candidatures, alors que la seconde concerne pas moins de 45 autres communes du pays où le verdict concernant les APC est déjà connu puisque seule une liste est en course dans chacune d'elles. L'enjeu se limitera à attendre le nombre de voix qu'obtiendra chacun des candidats de ces listes, puisque la loi électorale consacre le principe de liste ouverte proportionnelle.

Par ailleurs, 23 717 479 électeurs répartis sur 58 wilayas, sont attendus le 27 novembre prochain à l'occasion de ces élections. Des électeurs dont 669 902 nouveaux contre 474 742 individus radiés des listes pour diverses raisons.

Concernant l'encadrement des bureaux de vote, l'opération requiert la mobilisation de 800 000 encadreurs pour 61 696 bureaux et de 13 326 centres de vote. Un encadrement déjà prêt à 94% dans l'attente de la désignation de ce qu'il en reste, les prochains jours.

M. K.

Le Soir D'ALGERIE

IL EST EN COURSE DANS 142 COMMUNES ET 7 APW

Le FFS confiné dans son fief

À l'occasion d'une rencontre hier, à Alger, avec les candidats aux élections locales du 27 novembre, les dirigeants du Front des forces socialistes (FFS) ont expliqué de nouveau les raisons qui ont poussé leur parti à participer aux joutes électorales en assurant que le parti entend défendre crânement ses "fiefs".

Malgré un climat politique décrit comme *"difficile"*, le membre de l'instance présidentielle, Hakim Belahcel, et le premier secrétaire national, Youcef Aouchiche, ont insisté sur le *"caractère stratégique"* de la participation du parti aux élections locales.

"Il s'agit pour nous d'une participation stratégique qui s'explique, entre autres, par deux raisons : la défense de la souveraineté et de l'unité nationales", a expliqué Youcef Aouchiche en dénonçant *"des aventuriers"* qui menacent, selon lui, l'unité nationale. Le premier secrétaire national du parti a également insisté sur la nécessité de *"placer le citoyen au cœur du jeu politique"* et de *"réhabiliter l'action politique"* à travers la participation au scrutin du 27 novembre prochain.Cette participation au scrutin local diversement appréciée par les observateurs n'a pas pour autant changé au FFS son constat lucide de la situation, ni son discours habituel.

Youcef Aouchiche, premier secrétaire national du FFS.
Archives Liberté

"Le pays est dans une impasse intégrale : politique, économique et sociale", observe Youcef Aouchiche qui met en garde contre *"la précarité sociale"* dans laquelle se retrouvent des Algériens. Il dénonce également *"le musellement des libertés"*. Mais il n'y a pas que le pouvoir qui en a pris pour son grade. Youcef Aouchiche dénonce aussi et à plusieurs reprises, les partisans *"du charlatanisme politique"* de certains *"appareils politiques qui jouent le rôle de simples figurants"*. Il s'élève en outre contre *"ceux qui veulent porter atteinte à l'unité nationale"* et *"ceux qui veulent souffler sur le brasier de la violence"*. *"Lors des derniers mois du Hirak, certains ont voulu dévier l'aspiration des Algériens au changement pour servir des intérêts personnels et de groupes"*, dénonce Aouchiche en insistant sur le fait que *"personne ne nous intimidera"* parce que *"l'histoire retiendra que le FFS a fait le bon choix, celui de l'intérêt national au détriment de l'intérêt partisan"*.

Tout en accusant le pouvoir de *"recomposition violente du champ politique, (de) répression, (de) judiciarisation du politique et d'affaiblissement de l'État social"*, Hakim Belahcel, membre du présidium, rappelle, de son côté, que le Hirak a *"montré qu'un consensus populaire est possible si le pouvoir exprime une réelle volonté de dialogue et de démocratisation du pays"*. À propos des élections locales, les responsables du FFS ont dénoncé *"les entraves"* de l'administration. Mais ils se sont dit fiers que *"leurs élus n'aient pas gagné leurs sièges grâce à la chkara ou à la fraude"*. *"(…) nous exhortons nos camarades de la fédération d'Alger, à s'inscrire dans une campagne électorale digne de notre parti, de son parcours et de ses femmes et hommes qui ont consenti le sacrifice suprême pour l'avènement de la deuxième République"*, dit Hakim Belahcel, candidat à l'APW de la capitale. Dans l'attente d'une réponse du Conseil d'État à quelques recours introduits dans certaines wilayas, le FFS entre en course dans 23 communes à Alger et 142 à l'échelle nationale (le président de l'Anie évoquait 131 dossiers lors de sa récente conférence de presse) et 7 APW. Avec près de 200 000 parrainages à l'échelle nationale et malgré une participation limitée, les responsables du FFS veulent *"défendre"* leurs *"fiefs"*. *"Contrairement à ce que dit le pouvoir, Alger fait partie de nos fiefs"*, soutient Hakim Belahcel.

ALI BOUKHLEF

LIBERTE
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER